****

###### **دولة فلسطين**

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

### التقرير الصحفي

### للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية

###### **(الربع الأول 2025)**

## تموز/ يوليو، 2025

**تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006**

© محرم، 1447هـ- تموز، 2025.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025*.*** *التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2025).* رام الله - فلسطين.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| جميع المراسلات توجه إلى:  **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**  **ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين**  هاتف: ( 970/972) 2 2982700  فاكس: ( 970/972) 2 2982710  الرقم المجاني: 1800300300  بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps> | C:\Users\loays\AppData\Local\Microsoft\Windows\INetCache\Content.Outlook\IR0M46TN\296a7c37-9519-4811-bcc8-0ff997f6ed00.jpeg |  |
|  |  |

**قائمة المحتويـــــات**

|  |  |
| --- | --- |
| **الموضوع** | **الصفحة** |
| النتائج الأساسية | 7 |
| المصطلحات والمؤشرات | 9 |
| الجداول | 13 |

تنويه لمستخدمي هذا التقرير

* بيانات الأسعار الثابتة، تعتمد عام 2015 كسنة أساس.

* النتائج المتعلقة بالربع الأول من العام 2025 هي الإصدار الأول، وهي أولية عرضة للتنقيح والتعديل، تستند على التقديرات الأولية للمؤشرات قصيرة المدى. علماً أن النسخة النهائية من الحسابات القومية الربعية تصدر في أعقاب صدور الحسابات القومية السنوية. حيث تم تقدير قيمة عدم التغطية في الواردات والصادرات بناءً على الموازنة بين جانبي العرض والاستخدام.
* جاء اصدار هذا البيان في ظل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وما رافقه من تداعيات على الضفة الغربية، حيث تم اعداد بيانات الحسابات القومية الربعية للضفة الغربية استنادا الى ما توفر من مؤشرات قصيرة المدى، في حين تم اعداد الحسابات القومية لقطاع غزة استنادا إلى الإصدار الخاص بالتنبؤات الاقتصادية للعام 2025.
* انخفضت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية بالأسعار الجارية في قطاع غزة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار المستهلك، في حين ارتفعت القيمة بالأسعار الثابتة وهذا يدل على أن كمية الاستهلاك ارتفعت.

### الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية[[1]](#footnote-1) للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2025

**تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 1% خلال الربع الأول من العام 2025 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2024، نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على فلسطين. رافق ذلك تراجع في اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 1.1%**

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2024، فقد سجلت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً بالقيمة المضافة في فلسطين، حيث سجل نشاط الزراعة والحراجة وصيد الاسماك تراجعاً نسبته 3%، نشاط التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بنسبة 6%، نشاط الإنشاءات بنسبة 16%، نشاط النقل والتخزين بنسبة 17%. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2025 في الضفة الغربية 2,740 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 84 مليون دولار أمريكي.

**انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 1% خلال الربع الأول 2025**

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 531 دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2025 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2024، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 2% مقارنة مع نفس الفترة، أما في قطاع غزة فقد ارتفع بنسبة 4% مقارنة مع الفترة ذاتها.

**الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي حسب الربع في فلسطين بالأسعار الثابتة، 2021- 2025**

|  |
| --- |
|  |

**المصطلحات والمؤشرات**

**الوحدة الإحصائية:**

يعرف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA’2008) نوعين رئيسيين من الوحدات الإحصائية:

- **الوحدة المؤسسية (Institutional Unit- Enterprise):** هي كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.

- **المنشأة (Establishment):** المنشأة هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة.

**النشاط الاقتصادي:**

مصطلح يشير إلى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشطة تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تستخدم العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لتنتج منتجات محددة (سلع وخدمات).

**الإنتاج (المخرجات):**

قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الاستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية، وما يسمى "بالمنتجات تحت التشغيل"، والأخيرة تعني المنتجات التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنتاجها، مثل القطعان التي تربى للذبح والأعمال الإنشائية. وتقدر قيمة معظم السلع في اللحظة التي تكتمل فيها العملية الإنتاجية، غير أن عملية إنتاج بعض السلع قد تمتد لتتجاوز الفترة المحاسبية (كما هو الحال في المنتجات تحت التشغيل)، وهنا يتم تقدير قيمة هذه المنتجات وتسجيلها في تلك الفترة المحاسبية، مثال ذلك أعمال الإنشاءات والمحاصيل الزراعية الشتوية.

**القيمة المضافة:**

مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

**الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر):**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

**التثبيط:**

العمل على عزل أثر الأسعار على البيانات وذلك باشتقاق أرقام قياسية مناسبة لتحويل البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، بالاعتماد على سنة أساس مناسبة.

**المؤشرات قصيرة المدى:**

مؤشرات ذات دورية أقل من سنة، والتي قد تكون لمدة شهر أو ربع سنة.

**الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:**

وسيلة إحصائية لقياس التغير في حجم الإنتاج للأنشطة الصناعية خلال فترة من الزمن. حيث يعتمد على التغير في حجم الإنتاج للمنشآت الاقتصادية ذات الوزن في الصناعات المختلفة.

**خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM):**

الفـرق بـين السـعر المدفوع إلـى البنـوك مـن قبـل المقترضـين وسـعر الفائدة المرجعي بالإضافة إلـى الفـرق بـين سـعر الفائـدة المرجعـي والسـعر المدفوع فعليا إلى المودعين.

**- فئات الاستخدام النهائي:**

**الاستهلاك النهائي:**

الاستهلاك الذي يتم من قبل الأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح. وبهذا المعنى لا يعتبر استهلاك المنشآت استهلاكاً نهائياً، إذ تعتبر المنتجات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بمثابة استهلاك وسيط.

**الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية:**

الإنفاق على كافة السلع والخدمات باستثناء الإنفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين. أما إيجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية.

**الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف** **للربح**:

يمكن تقسيم الإنفاق لهذين القطاعين إلى فئتين: إنفاق فردي وآخر جماعي. ويتألف الأول من ذلك الإنفاق الذي يفيد الأفراد، مثال ذلك: الخدمات الطبية، أما الإنفاق الجماعي فله صبغة عامة، مثال ذلك: إنفاق الحكومة على الدفاع والأمن العام الذي يعتبر ضمن هذه الفئة.

**- التكوين الرأسمالي الإجمالي:**

يمكن تقسيم هذا البند إلى ثلاثة مركبات: التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون، وصافي حيازة النفائس (الحيازات الثمينة)، حيث يعرّف التكوين الرأسمالي الإجمالي (أو الاستثمار) كمجموع لهذه المركبات الثلاثة. ويتم قياس الاستثمار بأسعار المشترين.

**التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي:**

مجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصوما منها قيمة الأصول التي يتم التخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة إلى إضافات معينة إلى قيمة الأصول غير المنتجة التي تتأتى من خلال نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية والأصول الثابتة أصول ملموسة أو غير ملموسة تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج وتستعمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في العملية الإنتاجية.

**التغير في المخزون**:

قيمة السلع الداخلة إلى المخزون مطروحاً منها قيمة السلع الخارجة منه. ويجب أن تقيم السلع بالأسعار الجارية، أي بأسعار لحظة إدخالها أو إخراجها من المخزون، بحيث يتم التثبت من تجنب احتساب مكاسب الاقتناء غير الفعلية. ويشمل التغير في المخزون "المنتجات تحت التشغيل".

**الصادرات:**

إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج البلاد ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو إلى المناطق الجمركية الحرة، وتشمل الصادرات وطنية المنشأ، والمعاد تصديرها من السلع والخدمات وتعتمد كل خصم من الاقتصاد الوطني نتيجة للتعاملات مع الاقتصاديات الأخرى، أو الاقتصاد غير المقيم.

**الواردات:**

إجمالي السلع والخدمات المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية، التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير.

1. البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. [↑](#footnote-ref-1)